



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشيخ عبد الله البدري
كلية العلوم الإدارية والاقتصادية
قسم التمويل



بحث لنيل درجة البكالوريوس في التمويل

بمعنوان:

أثر السياسات الاقتصادية على تمويل المشروعات الاقتصادية دراسة حالة بنك السودان المركزي خلال الفترة 2021-2024م

The Impact of Economic Policies on Economic Project Financing:
A Case Study of the Central Bank of Sudan (2021–2024)

إعداد الطلاب:

1. ندى نصر الدين البشرى حسن
2. صابر عبد الوهاب محمد علي
3. فيصل مصطفى فضل الله
4. شهد المهدي

إشراف الدكتور:

محمد الامين احمد ابراهيم

1447هـ-2026م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الاستهلال

قال تعالى:

﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ
الْأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5)﴾

صدق الله العظيم

(سورة العلق: 1-5)

الإهداء

(قُلْ إِنِّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

إلى من أضاءوا لنا دروب الحياة، ومنحونا بلا حدود، وساندونا بلا كلل..
إلى ينابيع العطاء والتضحية، أمهاتنا الحبيبات وآبائنا الأجلاء، حفظهم الله ورعاهم،
ورحم من غادرنا منهم..

إلى من علمونا أن النجاح يبدأ بخطوة، وأن الإرادة تصنع المستحيل..
إلى أساتذتنا الكرام، ومشايخ العلم، وكل من أنار لنا فكراً أو صحح لنا مساراً..
إلى وطننا الغالي (السودان)، راجين من الله أن يعم فيه الأمن والرخاء..
وإلى كل من سار معنا في هذا الدرب من زملاء وأصدقاء..
إلى أرواحنا التي تعاهدت على العلم والعمل..
نهدي ثمرة جهدنا المتواضع هذا، راجين من الله أن يجعله علماً ينتفع به.

الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين، الذي لولاه لما جرى قلم، ولا تكلم لسان، والصلاة والسلام على سيدنا محمد معلم البشرية وهادي الإنسانية، وعلى آله وصحبه أجمعين.
قال تعالى: (لئن شكرتم لأزيدنكم).

انطلاقاً من باب الوفاء والتقدير، نتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى صرحنا العلمي الشامخ جامعة الشيخ عبدالله البدري، وإلى كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، وإلى أساتذتنا في قسم التمويل، الذين نهلنا من علمهم واستفدنا من خبراتهم طوال مسيرتنا الدراسية.

ويطيب لنا أن نخص بالشكر الجزيل والامتنان العظيم لأستاذنا المشرف:

الدكتور/ محمد الأمين أحمد إبراهيم

الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث، ومنحنا من وقته وجهده، فكانت توجيهاته السديدة وملاحظاته القيمة نبزاً أضاء لنا الطريق لإتمام هذه الدراسة حول "أثر السياسات الاقتصادية على تمويل المشروعات الاقتصادية - دراسة حالة بنك السودان المركزي خلال الفترة (2021-2024م)". فله منا كل التقدير والاحترام.

كما نتوجه بالشكر إلى إدارة وموظفي بنك السودان المركزي لتعاونهم معنا وتسهيل مهمة الحصول على البيانات اللازمة للدراسة.

والشكر موصول لعائلاتنا الكريمة التي كانت خير سند لنا، ولكل من قدم لنا يد العون والمساعدة، أو ساهم بكلمة طيبة أو دعوة صادقة لإنجاز هذا العمل.
والحمد لله رب العالمين.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
I	الاستهلال
II	الاهداء
III	الشكر والعرفان
IV	قائمة المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الاشكال
VII	قائمة الملاحق
VIII	المستخلص
IX	Abstract
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة	
1	المقدمة
3	مشكلة البحث
3	فروض البحث
3	أهمية البحث
3	أهداف البحث
4	منهج البحث
4	أدوات البحث
4	مجتمع وعينة البحث
4	حدود البحث
4	هيكل البحث
5	الدراسات السابقة

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسات الاقتصادية	
9	المبحث الأول: السياسات الاقتصادية وأدواتها
14	المبحث الثاني: تمويل المشروعات: المفاهيم والأطر
19	المبحث الثالث: دور البنك المركزي في توجيه التمويل
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
25	المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية
28	المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات
الفصل الرابع: الخاتمة	
44	1-4 ملخص الدراسة
45	2-4 النتائج
46	3-4 التوصيات
47	قائمة المراجع والمصادر
49	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
28	توزيع بيانات الدراسة حسب الجنس	(1-2-3)
29	توزيع بيانات الدراسة حسب العمر	(2-2-3)
30	توزيع بيانات الدراسة حسب المؤهل العلمي	(3-2-3)
31	توزيع بيانات الدراسة حسب التخصص العلمي	(4-2-3)
32	توزيع بيانات الدراسة حسب المسمى الوظيفي	(5-2-3)
33	توزيع بيانات الدراسة حسب الخبرة	(6-2-3)
34	تحليل عبارات الفرضية الأولى	(7-2-3)
37	تحليل عبارات الفرضية الثانية	(8-2-3)
40	تحليل عبارات الفرضية الثالثة	(9-2-3)

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-2-3)	توزيع بيانات الدراسة حسب الجنس	28
(2-2-3)	توزيع بيانات الدراسة حسب العمر	29
(3-2-3)	توزيع بيانات الدراسة حسب المؤهل العلمي	30
(4-2-3)	توزيع بيانات الدراسة حسب التخصص العلمي	31
(5-2-3)	توزيع بيانات الدراسة حسب المسمى الوظيفي	32
(6-2-3)	توزيع بيانات الدراسة حسب الخبرة	33

قائمة الملاحق

الرقم	الملحق	رقم الصفحة
1	الاستبانة	49

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر السياسات الاقتصادية للبنك المركزي على تمويل المشروعات الاقتصادية في السودان خلال الفترة (2021-2024م)، وذلك من خلال قياس العلاقة بين السياسات الاقتصادية (بما في ذلك التغيرات المتكررة في السياسة النقدية وضعف التنسيق بين السياسات النقدية والمالية) وتمويل المشروعات الاقتصادية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الموضوع، واستخدمت الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة قصدية بلغت (30) فرداً من العاملين في بنك السودان المركزي. وتم استخدام برنامج الحزم التقنية للعلوم الاجتماعية (SPSS). في تحليل البيانات.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أبرزها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية قوية بين السياسات الاقتصادية وسياسات التمويل، مما يؤكد تأثير الإطار الاقتصادي العام على كفاءة توزيع التمويل. كما أظهرت أن التغيرات المتكررة في السياسة النقدية تؤثر مباشرة على تمويل المشروعات وتزيد من المخاطر التمويلية. وبيّنت النتائج أن ضعف التنسيق بين السياسات النقدية والمالية يقلل من فعالية التمويل الموجه للمشروعات الاقتصادية. وأخيراً، كشفت النتائج أن التدريب وبناء القدرات في إعداد دراسات الجدوى والسياسات الاقتصادية ينعكس إيجاباً على نجاح تمويل المشروعات.

أوصت الدراسة بضرورة تعزيز التنسيق المؤسسي بين الجهات المسؤولة عن السياسات النقدية والمالية، والحد من التغيرات المفاجئة في السياسة النقدية لضمان استقرار بيئة التمويل، ودعم برامج التدريب وبناء القدرات، وتوجيه التمويل نحو المشروعات ذات الأولوية التنموية، وتطوير آليات رقابية فعّالة.

الكلمات المفتاحية: السياسات الاقتصادية، السياسة النقدية، تمويل المشروعات، بنك السودان المركزي، السودان.

Abstract

The study aimed to identify the impact of the Central Bank's economic policies on the financing of economic projects in Sudan during the period (2021–2024), by measuring the relationship between economic policies (including recurrent changes in monetary policy and weak coordination between monetary and fiscal policies) and the financing of economic projects.

The study adopted the descriptive-analytical method due to its suitability to the nature of the topic, and employed a questionnaire as the main tool for data collection from a purposive sample of 30 employees of the Central Bank of Sudan. The Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) was used to analyze the data.

The research yielded several key findings, most notably the existence of a strong, statistically significant relationship between economic policies and financing policies, emphasizing the influence of the general economic framework on the efficiency of financing distribution. It also showed that frequent changes in monetary policy directly affect project financing and increase financing risks. Furthermore, the results revealed that weak coordination between monetary and fiscal policies reduces the effectiveness of directed project financing. Finally, the study found that training and capacity building in preparing feasibility studies and economic policies positively impact the success of project financing.

The study recommended strengthening institutional coordination between the responsible monetary and fiscal policy authorities, limiting sudden changes in monetary policy to ensure a stable financing environment, supporting training and capacity-building programs, directing financing towards developmental priority projects, and developing effective regulatory mechanisms.

Keywords : Economic Policies, Monetary Policy, Project Financing, Central Bank of Sudan, Sudan.

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

1.1 المقدمة:

تُعدّ السياسات الاقتصادية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول في إدارة شؤونها الاقتصادية وتحقيق أهدافها التنموية، إذ تمثل الإطار العام الذي يوجّه النشاط الاقتصادي ويحدد مسارات النمو والاستقرار. وتشمل هذه السياسات جملة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة في مجالات السياسة النقدية والمالية والتجارية، بغرض تحقيق التوازن الاقتصادي، وضبط معدلات التضخم، وتحفيز الاستثمار، وتعزيز كفاءة تخصيص الموارد.

ويحتل تمويل المشروعات الاقتصادية مكانة محورية في عملية التنمية الاقتصادية، لما له من دور أساسي في تحويل الخطط والسياسات إلى واقع عملي ملموس، إذ تعتمد المشروعات - سواء كانت صغيرة أو متوسطة أو كبيرة - على توفر التمويل الكافي والمستقر لضمان استمراريتها وتحقيق أهدافها الإنتاجية والاجتماعية. ويُعدّ الجهاز المصرفي، وبخاصة البنك المركزي، أحد أهم القنوات التي يتم من خلالها توجيه الموارد المالية نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وفي هذا السياق، تلعب السياسات الاقتصادية، لا سيما السياسات النقدية التي يضعها البنك المركزي، دوراً بالغ الأهمية في التأثير على حجم التمويل المتاح للمشروعات، وشروطه، وتكلفته، واتجاهاته. إذ تؤثر أدوات السياسة النقدية مثل أسعار الفائدة، ونسب الاحتياطي الإلزامي، وسياسات الائتمان، بصورة مباشرة وغير مباشرة على قرارات البنوك في منح التمويل، وعلى قدرة المستثمرين على الحصول على الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشروعاتهم.

ويواجه الاقتصاد السوداني خلال الفترة (2021-2024م) تحديات اقتصادية معقدة، تمثلت في ارتفاع معدلات التضخم، وتقلب سعر الصرف، وضعف الاستقرار الاقتصادي، إلى جانب التغيرات المتكررة في السياسات النقدية والمالية. وقد انعكست هذه التحديات

على أداء الجهاز المصرفي وعلى كفاءة تمويل المشروعات الاقتصادية، الأمر الذي يثير تساؤلات جوهرية حول مدى فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة في دعم التمويل وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية دراسة أثر السياسات الاقتصادية على تمويل المشروعات الاقتصادية، من خلال تحليل دور بنك السودان المركزي بوصفه الجهة المسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية، ودراسة مدى تأثير تلك السياسات على توجيه التمويل واستقراره. وتسعى هذه الدراسة إلى الإسهام في توضيح العلاقة بين السياسات الاقتصادية وتمويل المشروعات، والكشف عن أوجه القصور والتحديات، بما يساعد في تقديم توصيات علمية وعملية يمكن أن تسهم في تحسين كفاءة السياسات الاقتصادية وتعزيز دورها في دعم التمويل والتنمية الاقتصادية في السودان.

2.1 مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد السوداني من تحديات تمويلية كبيرة، خاصة في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد في السنوات الأخيرة. وتُعد السياسات الاقتصادية التي يضعها بنك السودان المركزي من العوامل المؤثرة على حركة تمويل المشروعات الاقتصادية. ومع ذلك، تظل العلاقة بين هذه السياسات ومستوى التمويل غير واضحة بصورة كافية، مما يثير التساؤل حول مدى فعالية تلك السياسات في تحفيز أو تقييد التمويل للمشروعات.

3.1 فروض البحث:

1. توجد علاقة بين السياسات الاقتصادية وتمويل المشروعات
2. هنالك تأثير لتغيرات المتكررة في السياسة النقدية علي تمويل المشروعات الاقتصادية

1. ضعف التنسيق بين السياسات النقدية والمالية ساهم في تقليل فعالية التمويل.

4.1 أهمية البحث:

يساعد البحث في توضيح تأثير السياسات الاقتصادية التي ينتهجها بنك السودان المركزي على واقع تمويل المشروعات، مما يُمكن الجهات المختصة من مراجعة السياسات المتبعة وتحسينها بما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني. كما يساهم في تقديم تحليل علمي يمكن الاستفادة منه في مجالات التخطيط المالي والاقتصادي.

5.1 أهداف البحث:

- دراسة أثر السياسات الاقتصادية على تمويل المشروعات الاقتصادية.
- تحليل دور بنك السودان المركزي في تمويل المشروعات خلال الفترة 2021-2024.
- التعرف على التحديات التمويلية الناتجة عن السياسات الاقتصادية.
- تقديم مقترحات لتحسين دور السياسات الاقتصادية في دعم التمويل.

6.1 منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي.

7.1 أدوات البحث:

- مراجعة أدبيات وتقارير رسمية.
- مقابلات شخصية مع موظفين وخبراء ماليين.
- استبيانات تُوزع على عينة من العاملين في القطاع المصرفي والتمويلي.

8.1 مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث في العاملين في بنك السودان المركزي، بالإضافة إلى موظفي البنوك التجارية والمؤسسات التمويلية.

9.1 حدود البحث:

- الحدود الزمنية: الفترة من 2021 إلى 2024.
- الحدود المكانية: بنك السودان المركزي وبعض البنوك العاملة في السودان.
- الحدود الموضوعية: السياسات الاقتصادية المتعلقة بتمويل المشروعات فقط دون غيرها من السياسات المالية الأخرى.

10.1 هيكل البحث:

يتكون البحث من ثلاثة فصول وخاتمة.

الفصل الأول (الإطار المنهجي للدراسة) ويشتمل على المقدمة، مشكلة البحث، فروض البحث، أهمية البحث، أهداف البحث، منهج البحث، أدوات البحث، مجتمع وعينة البحث وحدود البحث.

الفصل الثاني (الإطار النظري للسياسات الاقتصادية) ويشمل على ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول " السياسات الاقتصادية وأدواتها" أما المبحث الثاني فيتناول "تمويل

المشروعات: المفاهيم والأطر" أما المبحث الثالث فيتناول "دور البنك المركزي في توجيه التمويل".

أما الفصل الثالث (الدراسة الميدانية) فيشتمل على مبحثين يتناول المبحث الأول "إجراءات الدراسة الميدانية" أما المبحث الثاني فيتناول "تحليل البيانات واختبار الفرضيات". تشتمل الخاتمة على ملخص الدراسة، النتائج، والتوصيات. ثم قائمة المصادر والمراجع وقائمة الملاحق.

11. الدراسات السابقة:

حاتم عبد المحسن أحمد، تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ودوره في التنمية الاقتصادية، 2018م.

هدفت الدراسة إلى بيان دور تمويل المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية. تركزت المشكلة في محدودية مصادر التمويل وارتفاع المخاطر المرتبطة بالمشروعات الصغيرة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

أثبتت الدراسة أن تحسين السياسات الاقتصادية والتمويلية يسهم في تعزيز نجاح المشروعات وزيادة مساهمتها في التنمية. أوصت الدراسة بدعم السياسات الاقتصادية المحفزة للتمويل وتقديم تسهيلات ائتمانية للمشروعات الصغيرة⁽¹⁾.

يحيى دريس، نوفل سمايلي، دور البنك المركزي في تعزيز فرص التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2017م.

هدفت الدراسة إلى تحليل دور البنك المركزي في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تمثلت المشكلة في ضعف مساهمة الجهاز المصرفي في تمويل المؤسسات

(1) حاتم عبد المحسن أحمد، تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، القاهرة، مصر، 2018م.

الصغيرة رغم المبادرات الرسمية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة.

توصلت الدراسة إلى أن تدخل البنك المركزي من خلال السياسات النقدية الموجهة يسهم في زيادة التمويل وتحسين أداء المؤسسات. أوصت الدراسة بتوسيع برامج التمويل الميسر وتحسين التنسيق بين السياسات النقدية والمالية⁽¹⁾.

أحمد عارف العساف، أثر السياسات التمويلية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، 2015م.

هدفت الدراسة إلى بيان أثر السياسات التمويلية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. تمثلت المشكلة في ضعف وصول المشروعات الصغيرة إلى مصادر التمويل بسبب القيود الاقتصادية والنقدية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

خلصت الدراسة إلى أن السياسات التمويلية المدعومة تسهم في تحسين فرص تمويل المشروعات الصغيرة، خاصة عند وجود استقرار اقتصادي. أوصت الدراسة بتفعيل دور البنوك المركزية في توجيه التمويل نحو المشروعات الإنتاجية⁽²⁾.

نزار كاظم الخيكاني، السياسات الاقتصادية وأثرها في التنمية الاقتصادية، 2013م.

هدفت الدراسة إلى توضيح دور السياسات الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. تركزت المشكلة في ضعف كفاءة السياسات الاقتصادية في توجيه الموارد المالية نحو القطاعات الإنتاجية. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الاستقرائي.

(2) يحيى دريس، نوفل سمايلي، دور البنك المركزي في تعزيز فرص التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، العدد 19، جامعة الجزائر، الجزائر، 2017م.

(1) أحمد عارف العساف، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين التمويل الإسلامي والتقليدي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2015م.

أظهرت النتائج أن السياسات الاقتصادية غير المستقرة تحد من فعالية تمويل المشروعات، وتؤدي إلى ضعف النمو الاقتصادي. أوصت الدراسة بوضع سياسات اقتصادية واضحة ومستقرة تعزز مناخ الاستثمار وتمويل المشروعات⁽¹⁾.

عبد العزيز عبد المجيد الهادي، دور السياسات الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان، 2010م.

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر السياسات الاقتصادية، وبخاصة السياسات النقدية والمالية، على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان. تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف فعالية السياسات الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وارتفاع معدلات التضخم وتذبذب التمويل. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مع الاعتماد على البيانات الثانوية. توصلت الدراسة إلى أن عدم التنسيق بين السياسات النقدية والمالية أدى إلى ضعف الاستقرار الاقتصادي، كما أثرت التغيرات المتكررة في السياسة النقدية سلباً على تمويل المشروعات. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز التنسيق بين السياسات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار في القرارات النقدية لدعم التمويل والاستثمار⁽²⁾.

(2) نزار كاظم الخيكاني، السياسات الاقتصادية: الإطار العام، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، بغداد، العراق، 2013م.

(1) عبد العزيز عبد المجيد الهادي، دور السياسات الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة الخرطوم، السودان، 2010م.

الفصل الثاني

الاطار النظري للسياسات الاقتصادية

المبحث الأول: السياسات الاقتصادية وأدواتها

المبحث الثاني: تمويل المشروعات: المفاهيم والأطر

المبحث الثالث: دور البنك المركزي في توجيه التمويل

المبحث الأول

السياسات الاقتصادية وأدواتها

2-1-1 مفهوم السياسات الاقتصادية وأهميتها:

تُعدّ السياسات الاقتصادية أحد الأعمدة الأساسية التي تقوم عليها الدول الحديثة، إذ تُشكّل الإطار العام الذي ينظّم العلاقات الاقتصادية داخل المجتمع، ويوجّه النشاطات الاقتصادية بما يحقق الأهداف المنشودة للدولة، سواء على المدى القصير أو الطويل.

وتُعرّف السياسات الاقتصادية بأنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات الحكومية من أجل إدارة الاقتصاد الوطني وتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، مثل تحقيق النمو الاقتصادي، وخفض معدلات البطالة، واستقرار الأسعار، وتوزيع الدخل بشكل عادل، وتحسين ميزان المدفوعات.

وتتبع أهمية السياسات الاقتصادية من دورها المحوري في تحقيق التوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، بالإضافة إلى توجيه الاستثمارات وتحفيز الابتكار والإنتاجية. كما تمثل الأداة التي تتدخل بها الدولة لمعالجة الاختلالات التي قد تعاني منها الأسواق الحرة، مثل الاحتكار، أو التقلبات الدورية، أو التفاوتات الكبيرة في الدخل والثروات.⁽¹⁾

2-1-2 تطور مفهوم السياسات الاقتصادية عبر التاريخ:

شهد مفهوم السياسات الاقتصادية تطورات كبيرة على مر العصور، فقد بدأ منذ المجتمعات القديمة التي كانت تعتمد على اقتصاديات بسيطة قائمة على الزراعة والمقايضة، حيث كانت تدخلات الدولة محدودة. ومع تطور المجتمعات وظهور الأسواق

(1) العبد الله الكفري، السياسات الاقتصادية، الموسوعة العربية، مفاهيم حول السياسات الاقتصادية، دمشق، بدون تاريخ، ص12.

والعملات في العصور الوسطى، برزت الحاجة إلى تنظيم النشاط الاقتصادي بشكل أكثر تعقيداً.

وفي تلك المرحلة، ظهرت المذاهب الاقتصادية الأولى مثل المركزية، التي ركزت على تعزيز القوة الاقتصادية للدولة من خلال تراكم الذهب والفضة وتطوير التجارة الخارجية. ثم جاء الفكر الكلاسيكي في القرن الثامن عشر، الذي دعا إلى تقليص تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، معتبراً أن السوق قادرة على تنظيم نفسها عبر آلية العرض والطلب. ومع بداية القرن العشرين، ولا سيما بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى عام 1929م، بدأ التحول نحو الاعتراف بأهمية تدخل الدولة في الاقتصاد، وتطور هذا الاتجاه مع ظهور المدرسة الكينزية التي أكدت على دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ومنذ ذلك الحين، أصبح التخطيط الاقتصادي ووضع السياسات ركناً أساسياً في إدارة شؤون الدولة، سواء في الاقتصادات المتقدمة أو النامية.⁽¹⁾

2-1-3 أنواع السياسات الاقتصادية:

تتعدد السياسات الاقتصادية بتعدد الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، ويمكن تصنيفها إلى عدة أنواع رئيسية، من أبرزها:

السياسة المالية: وهي السياسة المتعلقة بإيرادات الدولة ونفقاتها، وتشمل الضرائب، والإنفاق الحكومي، والموازنة العامة، وتستخدم لتحقيق أهداف مثل تحفيز النمو، أو تقليص العجز، أو السيطرة على التضخم.

السياسة النقدية: وتهدف إلى السيطرة على العرض النقدي وأسعار الفائدة من خلال أدوات مثل عمليات السوق المفتوحة، ونسبة الاحتياطي القانوني، وسعر الخصم، وتقوم بها البنوك المركزية لتحقيق استقرار الأسعار ومعدلات النمو المناسبة.

(1) العبد الله الكفري، المرجع السابق، ص13

السياسة التجارية: وتتعلق بتنظيم العلاقات التجارية مع الدول الأخرى من خلال تحديد التعريفات الجمركية، وتوقيع الاتفاقيات التجارية، ودعم الصادرات أو حماية المنتجات الوطنية.

السياسة الصناعية والزراعية: وهي السياسات التي تهدف إلى تطوير القطاعات الإنتاجية في الدولة من خلال دعم الإنتاج المحلي، وتوفير الحوافز للمستثمرين، وتشجيع الابتكار. السياسات الاجتماعية والاقتصادية المشتركة: مثل سياسات التشغيل، والحماية الاجتماعية، ودعم الفئات الفقيرة، وغيرها من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية البشرية.⁽¹⁾

2-1-4 أهداف السياسات الاقتصادية:

تتفاوت أهداف السياسات الاقتصادية بحسب ظروف كل دولة، ولكن يمكن تحديد مجموعة من الأهداف العامة التي تسعى معظم الدول إلى تحقيقها، وهي: تحقيق النمو الاقتصادي من خلال رفع مستوى الإنتاجية وتحفيز الاستثمار. تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك بالسيطرة على التضخم وتفاذي التقلبات الحادة في النشاط الاقتصادي.

تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال تنظيم الصادرات والواردات لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

توفير فرص العمل وتقليص معدلات البطالة.

تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة من خلال سياسات إعادة التوزيع والدعم الاجتماعي.⁽²⁾

(1) عبد العزيز عبد المجيد الهادي، دور السياسات الاقتصادية في الاستقرار الاقتصادي: دراسة تطبيقية للسياسات المالية والنقدية في السودان (2000-2008م)، رسالة ماجستير، ص33.
(2) عبد العزيز عبد المجيد الهادي، المرجع السابق، ص34.

2-1-5 التحديات التي تواجه السياسات الاقتصادية:

رغم الأهمية البالغة للسياسات الاقتصادية، فإن تطبيقها لا يخلو من تحديات، من أبرزها: التعارض بين الأهداف: ففي بعض الأحيان قد يكون من الصعب تحقيق جميع الأهداف في آن واحد، فمثلاً قد يؤدي تحفيز النمو إلى ارتفاع معدلات التضخم.

القيود التمويلية: لا تستطيع الدول دائماً تمويل سياساتها بالشكل المطلوب بسبب محدودية الموارد أو ارتفاع المديونية.

الضغوط السياسية والاجتماعية: تؤثر التوجهات السياسية وتعارض المصالح بين الفئات الاجتماعية على تنفيذ الإصلاحات الضرورية.

العولمة والتكامل الاقتصادي الدولي: زادت هذه العوامل من تعقيد رسم السياسات الاقتصادية، إذ أصبح للاقتصاد العالمي تأثير مباشر على الأوضاع الاقتصادية الوطنية.⁽¹⁾

2-1-6 السياسات الاقتصادية في الدول النامية مقابل الدول المتقدمة:

تختلف مقاربات الدول المتقدمة عن الدول النامية في وضع السياسات الاقتصادية، ففي حين تركز الدول المتقدمة على السياسات التي تعزز الابتكار والاستدامة وتحافظ على الاستقرار المالي، تسعى الدول النامية غالباً إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتقليل معدلات الفقر والبطالة.

كما تواجه الدول النامية تحديات إضافية، مثل ضعف البنية التحتية، ومحدودية الموارد، وضعف المؤسسات، وضغوط التمويل الخارجي، مما يجعل من الضروري تصميم سياسات مرنة وواقعية تأخذ بعين الاعتبار هذه المحددات.

(1) الخيكاني، نزار كاظم، السياسات الاقتصادية: الإطار العام، دار اليازوري العلمية، بغداد، 2013م، ص23.

2-1-7 السياسات الاقتصادية في ظل الأزمات:

أظهرت الأزمات الاقتصادية الكبرى، مثل الأزمة المالية العالمية عام 2008م، وأزمة جائحة كورونا عام 2020م، أهمية السياسات الاقتصادية كأداة للتدخل السريع والفعال، إذ لجأت معظم الدول إلى تنفيذ حزم تحفيزية واسعة، شملت خفض أسعار الفائدة، وتقديم إعانات مباشرة للمواطنين، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد أثارت هذه الأزمات تساؤلات جديدة حول فعالية السياسات التقليدية، وفتحت نقاشات حول ضرورة تبني نماذج أكثر شمولاً تأخذ في الحسبان العدالة الاجتماعية والبيئية والتغير المناخي، مما أفسح المجال أمام مفاهيم جديدة مثل الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري.

ختاماً، يمكن القول إن السياسات الاقتصادية ليست مجرد مجموعة من الإجراءات التقنية، بل هي انعكاس لفلسفة الدولة وتوجهاتها، وهي الأداة التي تربط بين الاقتصاد والمجتمع والسياسة، وتكمن فعاليتها في قدرتها على تحقيق التوازن بين النمو والاستقرار، وبين الكفاءة والعدالة. إن دراسة السياسات الاقتصادية وتحليلها تُعد أمراً بالغ الأهمية لفهم ديناميكيات الاقتصاد الوطني والعالمي، ورسم طريق نحو تنمية شاملة ومستدامة.⁽¹⁾

(1) الخيكاني، نزار كاظم، المرجع السابق، ص24.

المبحث الثاني

تمويل المشروعات: المفاهيم والأطر

2-2-1 تمويل المشروعات:

يُعدّ تمويل المشروعات أحد المحاور الرئيسية في عالم الاقتصاد وإدارة الأعمال، حيث يمثل الوسيلة التي من خلالها يتم توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشروعات وتحقيق أهدافها. وفي ظل التغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال، بات من الضروري فهم الأطر والمفاهيم المرتبطة بهذا النوع من التمويل، خاصة في ظل تعدد مصادر التمويل وتنوع آلياته وأدواته. فتمويل المشروعات لا يقتصر فقط على ضخ المال، بل يشمل أيضاً تقييم الجدوى، وإدارة المخاطر، ومراقبة الأداء المالي.⁽¹⁾

2-2-2 مفهوم تمويل المشروعات:

تمويل المشروعات هو العملية التي يتم من خلالها جمع الأموال اللازمة لإنشاء أو توسيع مشروع معين، ويمكن أن يكون هذا التمويل ذاتياً من خلال أصحاب المشروع، أو خارجياً من خلال المؤسسات المالية أو المستثمرين.

ويُعرف بأنه عملية توفير الأموال والموارد اللازمة لتأسيس أو تطوير مشروع ما، مع تحديد الطريقة المثلى للحصول على هذه الموارد وإدارتها بالشكل الذي يحقق أقصى فائدة ممكنة.

2-2-3 أنواع التمويل:

تمويل ذاتي (داخلي):

- من مدخرات المؤسسين أو الأرباح المحتجزة.

(1) حاتم عبد المحسن أحمد، تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسط، دار المسيرة، القاهرة، ط1، 2018م، ص 152.

- يتميز بانخفاض المخاطر وعدم الحاجة لسداد فوائد.

تمويل خارجي:

- من البنوك، والمؤسسات المالية، وسوق الأسهم، أو المستثمرين.
- يشمل القروض، والسندات، والتمويل الجماعي، ورأس المال المغامر⁽¹⁾.

4-2-2 أهمية تمويل المشروعات:

- تمويل المشروعات يلعب دوراً حاسماً في نجاح أي نشاط اقتصادي، ويمكن تلخيص أهميته في النقاط التالية:
- تمكين المشروع من الانطلاق: لا يمكن لأي مشروع أن يبدأ بدون توفير رأس المال اللازم.
- دعم التوسيع والنمو: تمكن الموارد المالية المشروع من التوسع في الأسواق أو تطوير منتجات جديدة.
- تعزيز القدرة التنافسية: المشاريع الممولة جيداً تقدر على الاستثمار في التكنولوجيا والكفاءة البشرية.
- إدارة المخاطر المالية: من خلال تنويع مصادر التمويل والاحتفاظ بهوامش سيولة مناسبة.

5-2-2 مصادر تمويل المشروعات :

وهي كالتالي: (2)

1. القروض البنكية:

- أكثر المصادر شيوعاً وتكون بفوائد محددة.

(1) حاتم عبد المحسن أحمد، المرجع السابق، ص152.
(2) حمد صاقل عبد اللطيف عسران؛ التحليل المالي ومصادر تمويل المشروعات؛ مراجعة: يسرى حسني خليفة، مركز جامعة القاهرة، 2020، ص76.

- تتطلب ضمانات مثل العقارات أو الأصول الثابتة.
- 2. رأس المال الاستثماري (Venture Capital) :
 - تمويل من مستثمرين يرغبون في المخاطرة مقابل نسبة من ملكية المشروع.
 - يستخدم غالباً في المشروعات الناشئة وذات الأفكار الابتكارية.
- 3. السندات:
 - أداة دين تستخدمها الشركات الكبرى للحصول على تمويل من السوق.
 - توفر عائداً ثابتاً للمستثمرين.
- 4. التمويل الجماعي (Crowdfunding) :
 - جمع الأموال من عدد كبير من الأفراد عبر الإنترنت.
 - مفيد للمشاريع الصغيرة والمبادرات المجتمعية.
- 5. الدعم والمنح الحكومية:
 - برامج تمويل تقدمها الحكومات لتشجيع الاستثمار وزيادة الأعمال.

2-2-6 مراحل تمويل المشروعات:

- تمويل أي مشروع يمر بعدة مراحل ترتبط كل مرحلة بطبيعة المشروع ودرجة تطوره:
1. مرحلة التأسيس
 - غالباً ما يعتمد على التمويل الذاتي أو من الأصدقاء والعائلة.
 - تعتبر مرحلة عالية المخاطر بسبب عدم وضوح الرؤية المستقبلية.
 2. مرحلة النمو:
 - يبدأ المشروع في تحقيق إيرادات ويحتاج إلى تمويل لتوسيع عملياته.
 - يتم اللجوء إلى القروض أو رأس المال الاستثماري.
 3. مرحلة الاستقرار:
 - يمكن تمويل التطوير من الأرباح المحتجزة.

- كما يمكن الدخول في أسواق مالية لطرح الأسهم أو إصدار سندات.

4. مرحلة التوسع أو طرح العام:

- تشمل فتح فروع جديدة أو دخول أسواق جديدة.
- غالباً ما يتم التمويل من خلال الأسواق المالية أو استثمارات استراتيجية⁽¹⁾.

2-2-7 الأطر النظرية لتمويل المشروعات:

1. نظرية هيكل رأس المال (Capital Structure Theory)

- تبحث في التوازن الأمثل بين التمويل بالديون والتمويل بالأسهم.
- تساعد في اختيار أفضل مزيج تمويلي يحقق أقل تكلفة ممكنة.

2. نموذج تقييم المخاطر:

- تحليل المخاطر المرتبطة بكل مصدر تمويل.
- يتم تقييم احتمالية التعثر المالي أو عدم القدرة على السداد.

3. نموذج التدفقات النقدية المخصومة: (DCF)

- يستخدم لتحديد القيمة الحالية للمشروع بناءً على توقعات الإيرادات والنفقات.
- يساعد في اتخاذ قرارات التمويل من خلال مقارنة العوائد المتوقعة بالتكلفة.

2-2-8 التحديات التي تواجه تمويل المشروعات:

- ارتفاع تكلفة التمويل خاصة للمشروعات الصغيرة أو الناشئة.
- صعوبة الحصول على ضمانات مما يعيق الوصول إلى القروض البنكية.
- المخاطر الاقتصادية مثل التضخم وتقلب أسعار الفائدة.
- نقص الوعي المالي خاصة لدى رواد الأعمال في المراحل المبكرة⁽²⁾.

(1) حمد ساحل عبد اللطيف عسران؛ التحليل المالي، المرجع السابق، ص 68.
 (2) حاتم عبد المحسن أحمد، تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسط، دار المسيرة، القاهرة، 2018م، ص 155، ط 1.

9-2-2 اتجاهات حديثة في تمويل المشروعات:

- التمويل الإسلامي: ويعتمد على أدوات مثل المراجعة والمضاربة والصكوك، ويخلو من الفوائد الربوية
- التمويل الأخضر: دعم المشاريع ذات البعد البيئي والمستدام
- التمويل عبر البلوكشين والعملات الرقمية: يفتح آفاقاً جديدة للحصول على التمويل بوسائل لا مركزية
- التمويل التشاركي (P2P Lending): منصات إلكترونية تجمع بين المقترضين والمستثمرين بطريقة مباشرة

يمثل تمويل المشروعات حجر الزاوية في بناء الاقتصاد الحديث، حيث يتيح تحويل الأفكار إلى واقع ملموس. كما أن فهم المفاهيم الأساسية والأطر النظرية لتمويل المشروعات يساعد على اتخاذ قرارات استراتيجية تحقق الاستدامة والنمو. ومع التقدم التكنولوجي وتطور الأسواق المالية، تتوسع الخيارات المتاحة للممولين ورواد الأعمال، مما يستدعي تطوير فهم هذا المجال الحيوي بكفاءة واحترافية.⁽¹⁾

(1) أحمد عارف العساف؛ تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين التمويل الإسلامي والتقليدي؛ الطبعة الأولى؛ دار المسيرة للطباعة والنشر؛ 01 يناير 2015

المبحث الثالث

دور البنك المركزي في توجيه التمويل

2-3-1 دور البنك المركزي:

يُعدّ البنك المركزي أحد أهم مؤسسات الدولة الاقتصادية، حيث يلعب دوراً محورياً في توجيه السياسة النقدية وتنظيم الجهاز المصرفي والإشراف عليه. ومن أبرز أدواره الاستراتيجية توجيه التمويل بما يخدم مصالح الاقتصاد الوطني ويساهم في تحقيق النمو والاستقرار المالي والنقدي.

يأتي دور البنك المركزي في توجيه التمويل من خلال أدوات متعددة تشمل السياسات النقدية، ووضع قواعد الإقراض، وتحفيز القطاعات الحيوية من خلال أدوات دعم مباشر وغير مباشر.

في هذا البحث سنسلط الضوء على مفهوم البنك المركزي ووظائفه العامة، ثم ننتقل إلى الحديث عن دوره في توجيه التمويل والآليات التي يستخدمها لتحقيق هذا الهدف، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهه في هذا الإطار، مع تقديم بعض النماذج والتوصيات.⁽¹⁾

2-3-2 ما هو البنك المركزي ووظائفه:

تعريف البنك المركزي:

البنك المركزي هو مؤسسة مالية حكومية تُعدّ السلطة النقدية العليا في الدولة، وتعمل على تنظيم وتوجيه السياسة النقدية والمالية، والإشراف على النظام المصرفي والمالي، وغالباً ما يتمتع بالاستقلالية في اتخاذ قراراته بعيداً عن التدخلات السياسية، بما يضمن الحياد وتحقيق الاستقرار النقدي.

(1) يحيى دريس & نوفل سمايلي؛ دور البنك المركزي في تعزيز فرص التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة بنك الجزائر؛ مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر العدد: 19؛ 2017؛ ص ص: 434-456.

الوظائف الأساسية للبنك المركزي:

- إصدار العملة الوطنية
- إدارة السياسة النقدية لضبط التضخم وسعر الفائدة والسيولة في السوق
- الإشراف على البنوك للتأكد من التزامها بالقوانين المصرفية وضمان استقرار النظام المالي

- حماية قيمة العملة الوطنية من خلال التحكم في سعر الصرف
- الاحتفاظ بالاحتياطي النقدي للدولة وإدارته مثل الذهب والعملات الأجنبية
- كونه «بنك البنوك» حيث يقدم خدمات مالية للبنوك التجارية عند الحاجة

2-3-3 مفهوم توجيه التمويل:

توجيه التمويل يعني استخدام الأدوات والسياسات المناسبة لضمان توجيه الموارد المالية المتاحة نحو القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، أو نحو فئات مجتمعية أو مناطق جغرافية معينة، وذلك لتحقيق أهداف تنمية مثل تقليل البطالة، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير البنية التحتية، أو تعزيز الصادرات. ويُعدّ توجيه التمويل أحد الأدوات المهمة في يد البنك المركزي للمساهمة في السياسات الاقتصادية العامة للدولة.

2-3-4 دور البنك المركزي في توجيه التمويل: وهو كالتالي:⁽¹⁾

1. استخدام السياسة النقدية لتحقيق أهداف تمويلية:

يقوم البنك المركزي بتعديل أسعار الفائدة أو نسب الاحتياطي الإلزامي لتحفيز البنوك التجارية على زيادة الإقراض في قطاعات معينة، فمثلاً تخفيض سعر الفائدة يشجع البنوك على تقديم قروض أرخص، مما يساهم في تمويل المشاريع.

(1) محمد أحمد الفرجاني، دور البنوك في التمويل، دار الوثائق، بغداد، العراق، 2000م، ط1، ص 114-115

2. تنظيم وتحديد أولويات الإقراض:

في بعض الحالات يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية توجيهات بتخصيص نسبة معينة من محافظها التمويلية لقطاعات محددة مثل الزراعة، والصناعة، أو المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتساعد هذه التوجيهات في تلبية الحاجات التمويلية للفئات غير المخدومة بشكل كافٍ.

3. برامج التمويل الميسر:

يطلق البنك المركزي برامج تمويل ميسر بالتعاون مع الحكومة أو بتمويل مباشر منه، تستهدف قطاعات استراتيجية، مثال ذلك مبادرات تمويل المشاريع الصغيرة بفائدة مخفضة في بعض الدول العربية.

4. تقديم تسهيلات للبنوك المشاركة في التوجيه:

يقدم البنك المركزي حوافز للبنوك التي تلتزم بتوجيه التمويل حسب السياسات المقررة، كمنح تسهيلات في الإقراض أو تخفيف نسب الاحتياطي الإلزامي.

5. التعاون مع المؤسسات الدولية:

قد يلجأ البنك المركزي إلى التعاون مع صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي أو غيرها من الجهات لجلب تمويل لمشاريع تنموية.

2-3-5 التحديات التي تواجه البنك المركزي في توجيه التمويل: وهي كالتالي: (1)

1. محدودية الأدوات في بعض الدول

في كثير من الدول النامية لا يملك البنك المركزي الاستقلال الكامل أو الأدوات المالية الكافية لتوجيه التمويل بشكل فعال.

(1) محمد أحمد الفرجاني، المرجع السابق، ص116.

2. ضعف التنسيق مع الجهات الحكومية:

يجب أن يكون هناك تنسيق بين السياسات النقدية والمالية، وأي ضعف في هذا التنسيق يؤثر على فاعلية توجيه التمويل.

3. مقاومة البنوك التجارية:

البنوك تسعى للربح وقد لا تكون لديها الرغبة في تمويل قطاعات تعتبرها عالية المخاطر مثل الزراعة والمشروعات الصغيرة، لذلك قد تعطل أو تضع شروطاً تعجيزية.

4. مشاكل الفساد وسوء التوزيع:

في بعض الأحيان يساء استخدام برامج التمويل الموجه ويصل التمويل إلى غير مستحقيه، مما يضعف الأثر الاقتصادي المرجو منها.

2-3-6 نماذج دولية وعربية لتوجيه التمويل عبر البنوك المركزية:

وتأتي النماذج كالتالي: (1)

1. مصر:

أطلق البنك المركزي المصري عدة مبادرات لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بفوائد مدعومة، وإلزام البنوك بتخصيص 20% من محافظها الائتمانية لهذا القطاع.

2. الهند:

يفرض البنك الاحتياطي الهندي على البنوك تخصيص نسب معينة من القروض للزراعة والتعليم والمشاريع الصغيرة ضمن ما يعرف بالأولوية القطاعية للإقراض.

3. المغرب:

اعتمد البنك المركزي المغربي سياسة مرنة لتوجيه التمويل نحو المشروعات الصغرى والناشئة من خلال برامج مثل "انطلاقة" التي تقدم تمويلاً بفوائد مخفضة.

(2) آية أحمد حسين & محمد عبد صالح؛ دور قروض المصرف العقاري في معالجة أزمة السكن في ظل مبادرة البنك المركزي العراقي للمدة (2016-2021)؛ مجلة الريادة للمال والأعمال؛ المجلد 4، العدد 03، بغداد، العراق، 2023، ص ص 227-237؛

7-3-2 توصيات لتعزيز دور البنك المركزي في توجيه التمويل:

وهي كالتالي: (1)

- تعزيز استقلالية البنك المركزي لضمان فاعلية قراراته التمويلية والنقدية
- تحسين الشفافية والحوكمة في برامج التمويل الموجه لمنع الفساد وسوء التوزيع
- استخدام التكنولوجيا المالية (FinTech) لتسهيل وصول التمويل للفئات المهمشة
- تقديم حوافز ضريبية وتشجيعية للبنوك التي تلتزم بتوجيه التمويل حسب الاستراتيجيات الوطنية

- إجراء التقييم الدوري لنتائج التوجيه لضمان تحقيق الأهداف المرجوة وتعديل السياسات عند الحاجة

يُعدّ توجيه التمويل من المهام الاستراتيجية التي يطلع بها البنك المركزي لما له من تأثير مباشر على النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي. وباستخدام أدواته المختلفة يستطيع البنك المركزي التأثير في توزيع الموارد المالية بما يخدم الأولويات الوطنية، ويعزز الشمول المالي ويدعم الفئات والمناطق الأقل حظاً.

لكن فعالية هذا الدور تتوقف على مدى توفر الإرادة السياسية، واستقلالية القرار النقدي، ووجود بيئة مصرفية قادرة على الاستجابة للتوجيهات بكفاءة ومسؤولية.

(8) آية أحمد حسين & محمد عبد صالح، المرجع السابق، ص ص 227-237؛

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: نتائج تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المبحث الأول

إجراءات الدراسة الميدانية

أولاً: منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك لقدرته على تقديم توصيف دقيق للظاهرة المدروسة، وتحليل التفاعلات بين متغيراتها المختلفة. كما يتيح هذا المنهج اختبار الفرضيات إحصائياً بالاعتماد على البيانات الميدانية المستخلصة من عينة الدراسة، مما يضمن دقة النتائج.

ثانياً: مجتمع البحث:

يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين في بنك السودان المركزي، بالإضافة إلى موظفي البنوك التجارية والمؤسسات التمويلية.

ثالثاً: عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة بطريقة قصدية، وبلغ حجمها (30) مفردة، وقد روعي في اختيارها تنوع الخصائص الديموغرافية والوظيفية، بما يحقق تمثيلاً مناسباً لمجتمع الدراسة ويسهم في تعزيز مصداقية النتائج.

رابعاً: أداة الدراسة: اعتمدت الدراسة على الاستبانة بوصفها أداة رئيسية لجمع البيانات، حيث صُممت الاستبانة في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، وتكوّنت من قسمين رئيسيين:

القسم الأول: البيانات الشخصية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، الخبرة).

القسم الثاني: محاور الفرضيات، وشمل عبارات تقيس علاقة السياسات الاقتصادية بسياسات التمويل، وتأثير التغيرات في السياسة النقدية على تمويل المشروعات، وضعف التنسيق بين السياسات النقدية والمالية وأثره على فعالية التمويل.

خامساً: مقياس الدراسة: استخدم مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات أفراد العينة، حيث تم توزيع الإجابات على خمس درجات هي: (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، وتم ترميزها إحصائياً بما يسمح بإجراء التحليل الكمي الدقيق.

سادساً: صدق أداة الدراسة: تم التأكد من صدق الأداة من خلال الصدق الظاهري، وذلك بعرض الاستبانة على عدد من المختصين في مجال الاقتصاد والتمويل والبحث العلمي، بهدف التحقق من سلامة الصياغة ووضوح العبارات ومدى ملاءمتها لقياس متغيرات الدراسة.

سابعاً: ثبات أداة الدراسة: تم الاعتماد على الاتساق الداخلي للأداة من خلال التحليل الإحصائي للبيانات، حيث أظهرت النتائج تقارب المتوسطات وانخفاض الانحرافات المعيارية، بما يعكس استقرار الأداة وقدرتها على إعطاء نتائج متسقة.

ثامناً: أساليب جمع البيانات:

تم توزيع الاستبانات على أفراد العينة بصورة مباشرة، وجرى استرجاعها بعد استكمالها، ثم تمت مراجعتها للتأكد من صلاحيتها للتحليل وخلوها من النقص أو التكرار.

تاسعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

استخدمت الدراسة مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات، تمثلت في:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف الخصائص الشخصية لعينة الدراسة.

- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لقياس اتجاهات أفراد العينة نحو عبارات الفرضيات.
- اختبار كاي تربيع (Chi-Square) لقياس دلالة الفروق في استجابات المبحوثين واختبار صحة الفرضيات عند مستوى معنوية (0.05).

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

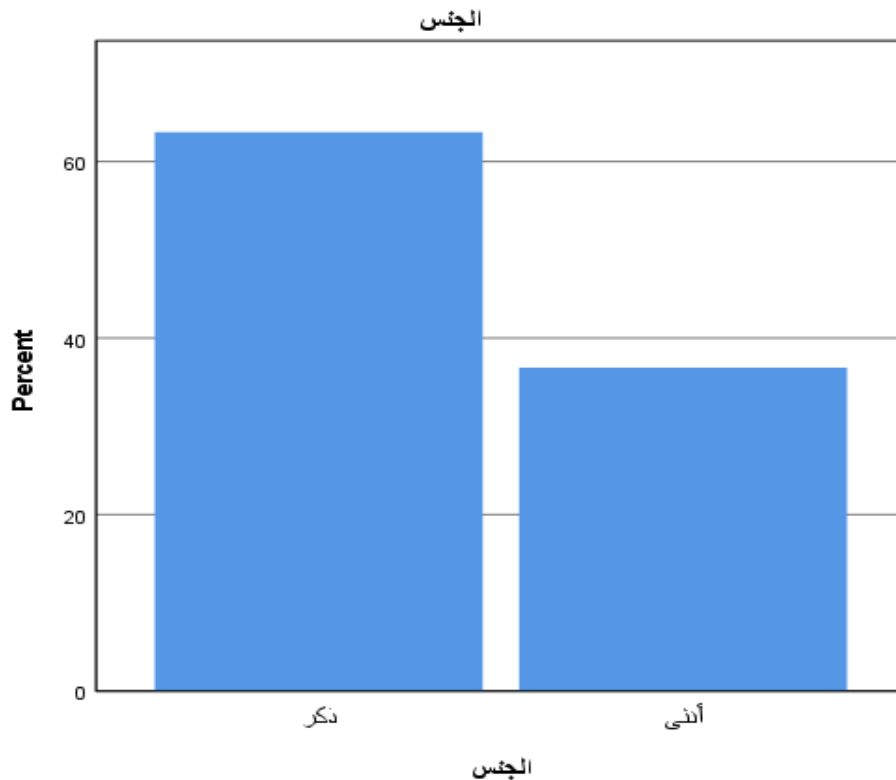
القسم الأول: البيانات الشخصية:

جدول (1-2-3) توزيع بيانات الدراسة حسب الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	19	%63.3
أنثى	11	%36.7
المجموع	30	%100

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2025م

نجد مما سبق أن غالبية أفراد العينة من الذكور بنسبة (%63.3) مقابل (%36.7) من الإناث، وهو ما يشير إلى هيمنة التمثيل الذكوري في عينة الدراسة، الأمر الذي قد يعكس طبيعة بيئة العمل أو التخصصات المرتبطة بموضوع الدراسة.



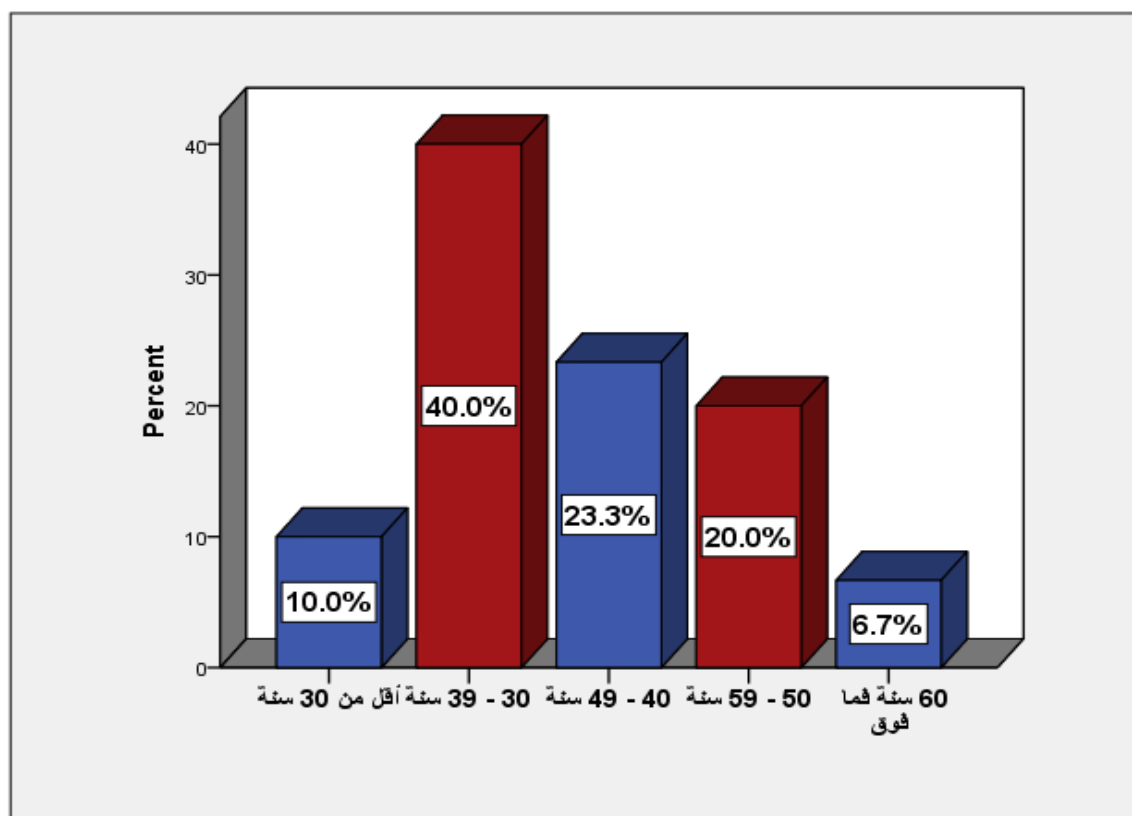
شكل (1-2-3) توزيع بيانات الدراسة حسب الجنس

جدول (2-2-3) توزيع بيانات الدراسة حسب العمر:

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	3	10%
30 - 39 سنة	12	40%
40 - 49 سنة	7	23.3%
50 - 59 سنة	6	20%
60 سنة فما فوق	2	6.7%
المجموع	30	100%

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2025م

نجد مما سبق أن الفئة العمرية (30-39 سنة) تمثل النسبة الأكبر من أفراد العينة بنسبة (40%)، تليها الفئة (40-49 سنة) بنسبة (23.3%)، مما يدل على أن أغلب المبحوثين ينتمون إلى فئات عمرية في ذروة النشاط المهني والخبرة العملية.



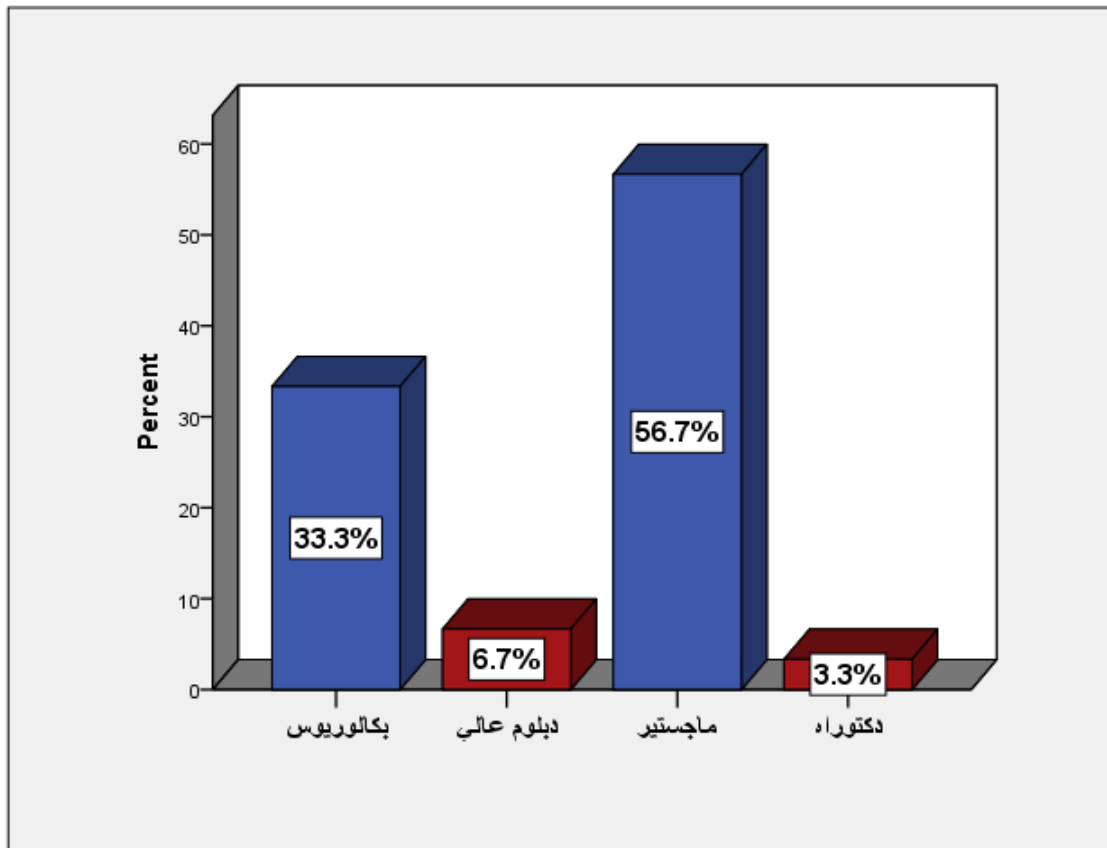
شكل (2-2-3) توزيع بيانات الدراسة حسب العمر

جدول (3-2-3) توزيع بيانات الدراسة حسب المؤهل العلمي:

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
بكالوريوس	10	%33.3
دبلوم عالي	2	%6.7
ماجستير	17	%56.7
دكتوراه	1	%3.3
المجموع	30	%100

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2025م

نجد مما سبق أن حملة درجة الماجستير يشكلون النسبة الأعلى من أفراد العينة بنسبة (%56.7)، يليهم حملة البكالوريوس بنسبة (%33.3)، وهو ما يعكس ارتفاع المستوى التعليمي لأفراد العينة وقدرتهم على استيعاب محاور الدراسة وتحليلها.



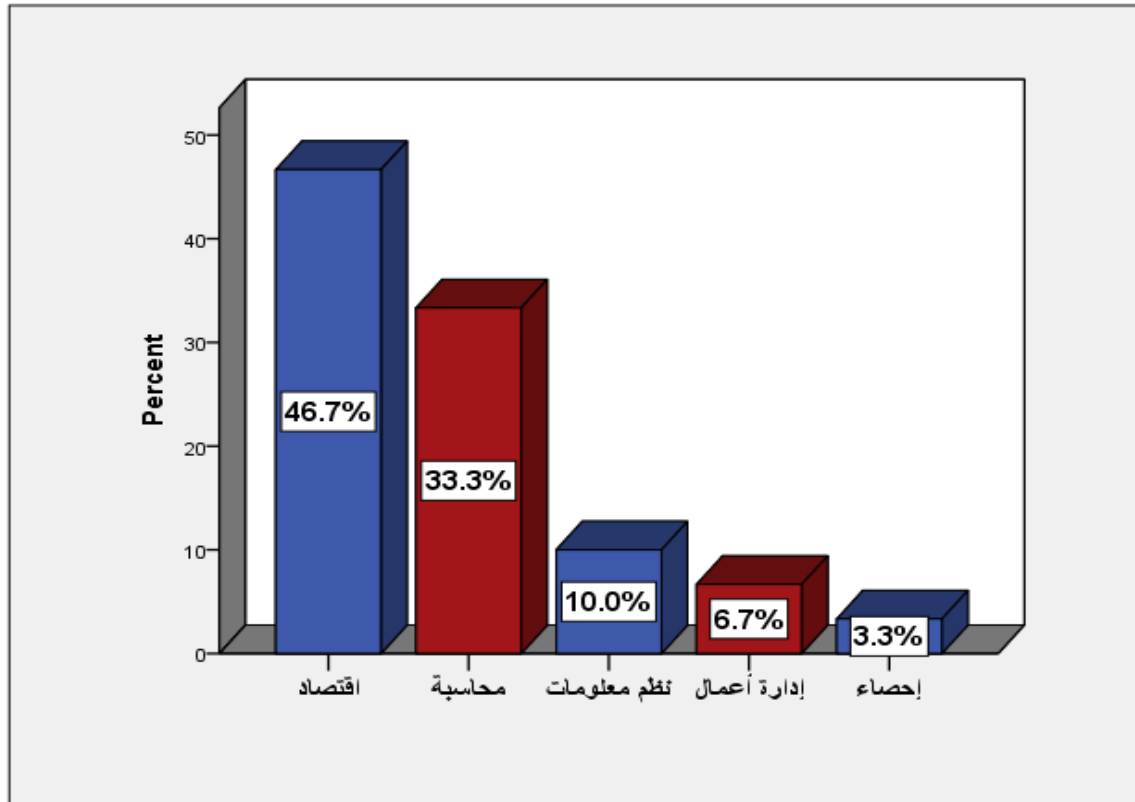
شكل (3-2-3) توزيع بيانات الدراسة حسب المؤهل العلمي

جدول (4-2-3) توزيع بيانات الدراسة حسب التخصص العلمي:

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
اقتصاد	14	46.7%
محاسبة	10	33.3%
نظم معلومات	3	10%
إدارة	2	6.7%
إحصاء	1	3.3%
المجموع	30	100%

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2025م

نجد مما سبق أن تخصص الاقتصاد يحتل المرتبة الأولى بنسبة (46.7%)، يليه تخصص المحاسبة بنسبة (33.3%)، مما يشير إلى ملائمة التخصصات العلمية لأفراد العينة مع موضوع الدراسة المرتبط بالسياسات الاقتصادية والتمويل.



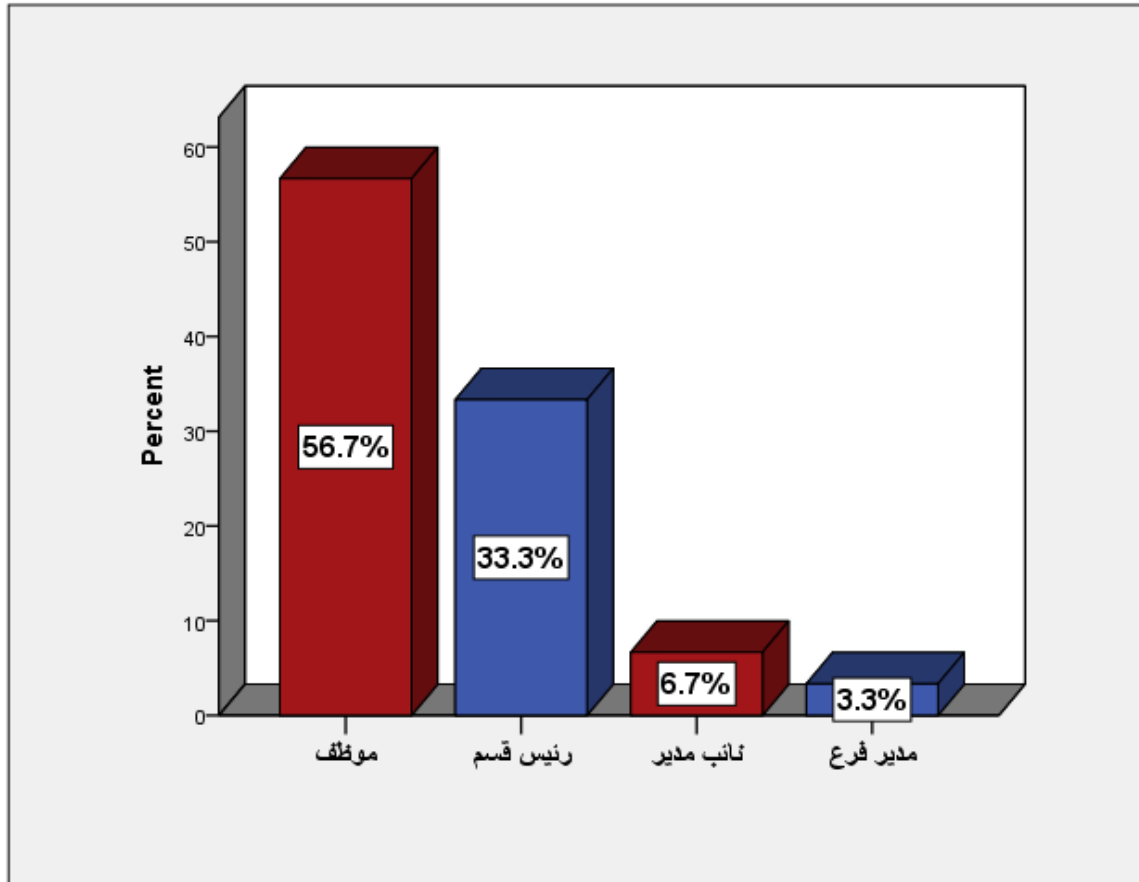
شكل (4-2-3) توزيع بيانات الدراسة حسب التخصص العلمي

جدول (3-2-5) توزيع بيانات الدراسة حسب المسمى الوظيفي:

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة
موظف	17	56.7%
رئيس قسم	10	33.3%
نائب مدير	2	6.7%
مدير فرع	1	3.3%
المجموع	30	100%

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2025م

نجد مما سبق أن فئة الموظفين تمثل النسبة الأكبر من العينة بنسبة (56.7%)، تليها فئة رؤساء الأقسام بنسبة (33.3%)، وهو ما يوضح تنوع المستويات الوظيفية بما يسهم في تقديم آراء متعددة حول موضوع الدراسة.



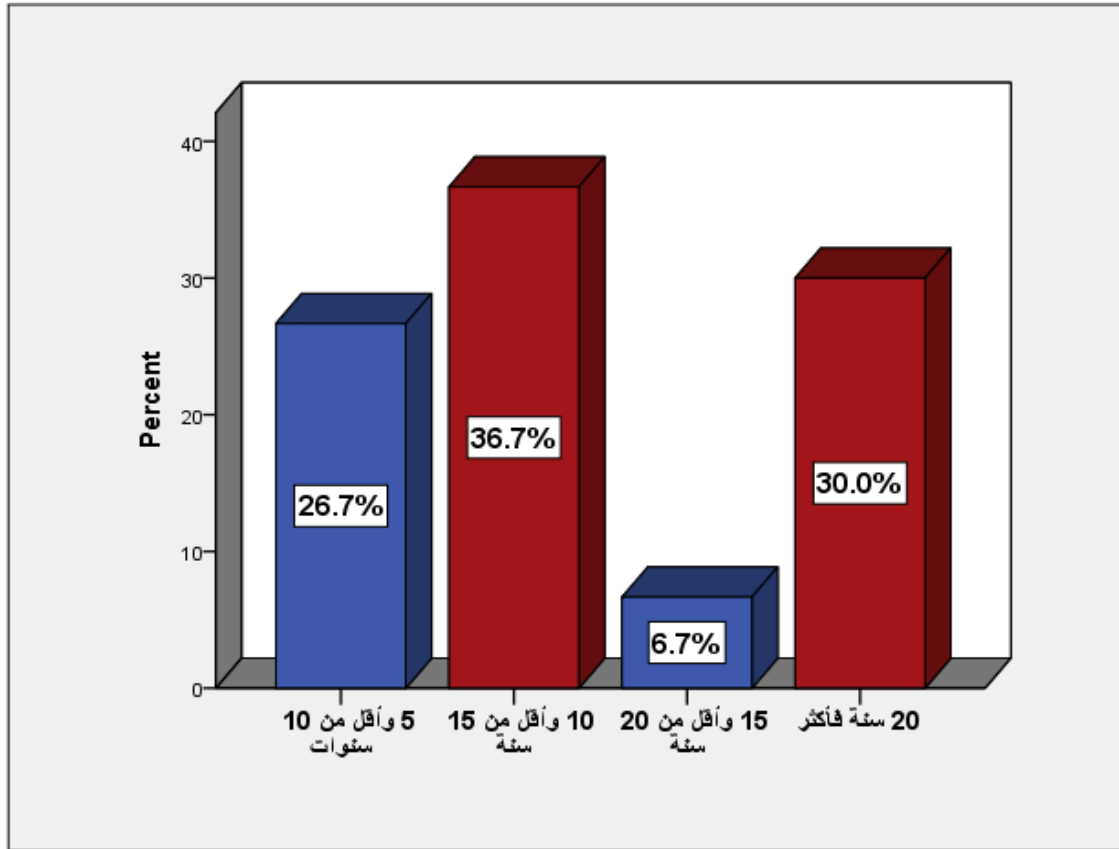
شكل (3-2-5) توزيع بيانات الدراسة حسب المسمى الوظيفي

جدول (3-2-4) توزيع بيانات الدراسة الخبرة:

الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	0	%0
5 وأقل من 10 سنة	8	%26.7
10 وأقل من 15 سنة	11	%36.7
15 وأقل من 20 سنة	2	%6.7
20 سنة فأكثر	9	%30
المجموع	30	%100

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2025م

نجد مما سبق أن غالبية أفراد العينة يمتلكون خبرة تتراوح بين (10 وأقل من 15 سنة) بنسبة (36.7%)، إضافة إلى نسبة معتبرة ممن تزيد خبرتهم عن (20 سنة) بنسبة (30%)، مما يعكس توفر خبرات عملية كافية تدعم موثوقية النتائج المتحصل عليها.



شكل (3-2-6) توزيع بيانات الدراسة حسب الخبرة

القسم الثاني:

الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات الاقتصادية وسياسات التمويل:

جدول (3-2-7): تحليل عبارات الفرضية الأولى:

م	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كاي تربيع	مستوى المعنوية
1	خطط وسياسات السياسات الاقتصادية تساهم في منح التمويل	10 %33.3	16 %53.3	4 %13.3	0 %0	0 %0	4.20	0.664	172.9	*0.000
2	مرونة السياسات الاقتصادية تؤدي استقرار في عمليات التمويل	12 %40	15 %50	3 %10	0 %0	0 %0	4.30	0.651	102.7	*0.000
3	تؤدي السياسات الاقتصادية إلى تقرير النمو الاقتصادي من خلال التمويل	8 %26.7	14 %46.7	5 %16.7	3 %10	0 %0	3.90	0.923	94.0	*0.000
4	تضمن السياسات الاقتصادية تحقيق العدالة الاجتماعية في مجال التمويل	11 %36.7	13 %43.3	6 %20	0 %0	0 %0	4.17	0.747	165.2	*0.000
5	تؤدي السياسات الاقتصادية إلى توزيع التمويل لدعم الفئات الأقل دخلاً	9 %30	14 %46.7	5 %16.7	2 %6.7	0 %0	4.00	0.871	111.9	*0.000

*دالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05)

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2025م

جاءت العبارة رقم (2) في المركز الأول حيث أن 40% من أفراد المبحوثين موافقون بشدة، 50% موافقون، و 10% محايدون. حيث بلغ الوسط الحسابي (4.30) وتعني أن غالبية المبحوثين موافقون بشدة على العبارة الثانية التي تنص على (مرونة السياسات الاقتصادية تؤدي إلى استقرار في عمليات التمويل).

ثم العبارة رقم (1) في المركز الثاني حيث أن 33.3% من أفراد المبحوثين موافقون بشدة، 53.3% موافقون، و 13.3% محايدون. حيث بلغ الوسط الحسابي (4.20) وتعني أن غالبية المبحوثين موافقون بشدة على العبارة الأولى التي تنص على (خطط وسياسات السياسات الاقتصادية تساهم في منح التمويل).

ثم العبارة رقم (4) في المركز الثالث حيث أن 36.7% من أفراد المبحوثين موافقون بشدة، 43.3% موافقون، و 20% محايدون. حيث بلغ الوسط الحسابي (4.17) وتعني أن غالبية المبحوثين موافقون بشدة على العبارة الرابعة التي تنص على (تضمن السياسات الاقتصادية تحقيق العدالة الاجتماعية في مجال التمويل).

ثم العبارة رقم (5) في المركز الرابع حيث أن 30% من أفراد المبحوثين موافقون بشدة، 46.7% موافقون، 16.7% محايدون، و 6.7% غير موافقون. حيث بلغ الوسط الحسابي (4.00) وتعني أن غالبية المبحوثين موافقون بشدة على العبارة الخامسة التي تنص على (تؤدي السياسات الاقتصادية إلى توزيع التمويل لدعم الفئات الأقل دخلاً).

وأخيراً العبارة رقم (3) في المركز الخامس حيث أن 26.7% من أفراد المبحوثين موافقون بشدة، 46.7% موافقون، 16.7% محايدون، و 10% غير موافقون. حيث بلغ الوسط الحسابي (3.90) وتعني أن غالبية المبحوثين موافقون على العبارة الثالثة التي تنص على (تؤدي السياسات الاقتصادية إلى تقرير النمو الاقتصادي من خلال التمويل).

وأيضاً نلاحظ أن جميع القيم الاحتمالية (الدلالة الإحصائية) أقل من مستوى المعنوية (0.05) يعنى ذلك أن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية أي توجد فروق في توزيع

استجابات المبحوثين على خيارات الإجابة المختلفة (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) أي أن إجابات المبحوثين تتحيز أو تميل إلى خيار دون غيره عند جميع عبارات الفرضية الأولى، وبالرجوع لنتائج الجدول رقم (7) نلاحظ أن الوسط الحسابي المرجح للعبارات من (1 - 5) يتراوح بين (3.90 - 4.30) وهذا يعادل أوافق بشدة حسب مقياس ليكرت الخماسي، كما يتضح أن الوسط المرجح للفرضية ككل هو (4.11) وهو ما يعادل أوافق بشدة، مما سبق نستنتج صحة عبارات الفرضية الأولى والتي تنص على (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات الاقتصادية وسياسات التمويل).

الفرضية الثانية: هنالك تأثير للتغيرات المتكررة في السياسة النقدية على تمويل المشروعات الاقتصادية:

جدول (3-2-8): تحليل عبارات الفرضية الثانية:

م	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كاي تربيع	مستوى المعنوية
1	تؤثر السياسات النقدية على تمويل المشروعات الاقتصادية في مجال التمويل	12 %40	12 %40	4 %13.3	2 %6.7	0 %0	4.13	0.900	172.9	*0.000
2	زيادة المعروض النقدي تؤدي إلى توسع أو انكماش في تمويل المشروعات	8 %26.7	14 %46.7	4 %13.3	4 %13.3	0 %0	3.87	0.973	102.7	*0.000
3	تسهم التقلبات النقدية في زيادة مخاطر التمويل للمستثمرين والمصارف	11 %36.7	16 %53.3	3 %10	0 %0	0 %0	4.27	0.640	94.0	*0.000
4	زيادة عرض النقود يؤدي إلى ضعف التمويل للمشروعات	10 %33.3	13 %43.3	5 %16.7	2 %6.7	0 %0	4.03	0.890	165.2	*0.000
5	ضعف السياسة سبب في ضعف التمويل للمشروعات	14 %46.7	14 %46.7	2 %6.7	0 %0	0 %0	4.40	0.621	111.9	*0.000

*دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية (0.05)

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2025م

جاءت العبارة رقم (5) في المركز الأول حيث أن 46.7% من أفراد المبحوثين موافقون بشدة، 46.7% موافقون، و 6.7% محايدون. حيث بلغ الوسط الحسابي (4.40) وتعني أن غالبية المبحوثين موافقون بشدة على العبارة الخامسة التي تنص على (ضعف السياسة سبب في ضعف التمويل للمشروعات).

ثم العبارة رقم (3) في المركز الثاني حيث أن 36.7% من أفراد المبحوثين موافقون بشدة، 53.3% موافقون، و 10% محايدون. حيث بلغ الوسط الحسابي (4.27) وتعني أن غالبية المبحوثين موافقون بشدة على العبارة الثالثة التي تنص على (تسهم التقلبات النقدية في زيادة مخاطر التمويل للمستثمرين والمصارف).

ثم العبارة رقم (1) في المركز الثالث حيث أن 40% من أفراد المبحوثين موافقون بشدة، 40% موافقون، 13.3% محايدون، و 6.7% غير موافقون. حيث بلغ الوسط الحسابي (4.13) وتعني أن غالبية المبحوثين موافقون بشدة على العبارة الأولى التي تنص على (تؤثر السياسات النقدية على تمويل المشروعات الاقتصادية في مجال التمويل).

ثم العبارة رقم (4) في المركز الرابع حيث أن 33.3% من أفراد المبحوثين موافقون بشدة، 43.3% موافقون، 16.7% محايدون، و 6.7% غير موافقون. حيث بلغ الوسط الحسابي (4.03) وتعني أن غالبية المبحوثين موافقون بشدة على العبارة الرابعة التي تنص على (زيادة عرض النقود يؤدي إلى ضعف التمويل للمشروعات).

وأخيراً العبارة رقم (2) في المركز الخامس حيث أن 26.7% من أفراد المبحوثين موافقون بشدة، 46.7% موافقون، 13.3% محايدون، و 13.3% غير موافقون. حيث بلغ الوسط الحسابي (3.87) وتعني أن غالبية المبحوثين موافقون على العبارة الثانية التي تنص على (زيادة المعروض النقدي تؤدي إلى توسع أو انكماش في تمويل المشروعات).

وأيضاً نلاحظ أن جميع القيم الاحتمالية (الدلالة الإحصائية) أقل من مستوى المعنوية (0.05) يعنى ذلك أن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية أي توجد فروق في توزيع استجابات المبحوثين على خيارات الإجابة المختلفة (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) أي أن إجابات المبحوثين تتحيز أو تميل إلى خيار دون غيره عند جميع عبارات الفرضية الثانية، وبالرجوع لنتائج الجدول رقم (8) نلاحظ أن الوسط الحسابي المرجح للعبارات من (1 - 5) يتراوح بين (3.87 - 4.40) وهذا يعادل أوافق بشدة حسب مقياس ليكرت الخماسي، كما يتضح أن الوسط المرجح للفرضية ككل هو (4.14) وهو ما يعادل أوافق بشدة، مما سبق نستنتج صحة عبارات الفرضية الثانية والتي تنص على (هنالك تأثير للتغيرات المتكررة في السياسة النقدية على تمويل المشروعات الاقتصادية).

الفرضية الثالثة: ضعف التنسيق بين السياسات النقدية والمالية ساهم في تقليل فعالية التمويل:

جدول (9-2-3): تحليل عبارات الفرضية الثالثة:

م	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كاي تربيع	مستوى المعنوية
1	التمويل الكافي للمشروعات الاقتصادية بسبب مرونة السياسة الاقتصادية	11 %36.7	14 %46.7	3 %10	2 %6.7	0 %0	4.13	0.860	172.9	*0.000
2	إقامة الورش والدورات التدريبية في مجال السياسات الاقتصادية يحسن من مستويات التمويل	12 %40	15 %50	3 %10	0 %0	0 %0	4.30	0.651	102.7	*0.000
3	ضعف إشراك العاملين في السياسات الاقتصادية يؤدي إلى ضعف مشاريع التمويل	9 %30	15 %50	4 %13.3	2 %6.7	0 %0	4.03	0.850	94.0	*0.000
4	التدريب على إعداد الجدوى للمشروعات يؤدي إلى نجاح تمويل المشروعات الاقتصادية	14 %46.7	14 %46.7	2 %6.7	0 %0	0 %0	4.40	0.621	165.2	*0.000
5	التضارب في القرارات يؤثر على التمويل	11 %36.7	15 %50	4 %13.3	0 %0	0 %0	4.23	0.679	111.9	*0.000

*دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية (0.05)

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2025م

جاءت العبارة رقم (4) في المركز الأول حيث أن 46.7% من أفراد المبحوثين موافقون بشدة، 46.7% موافقون، و 6.7% محايدون. حيث بلغ الوسط الحسابي (4.40) وتعني أن غالبية المبحوثين موافقون بشدة على العبارة الرابعة التي تنص على (التدريب على إعداد الجدوى للمشروعات يؤدي إلى نجاح تمويل المشروعات الاقتصادية).

ثم العبارة رقم (2) في المركز الثاني حيث أن 40% من أفراد المبحوثين موافقون بشدة، 50% موافقون، و 10% محايدون. حيث بلغ الوسط الحسابي (4.30) وتعني أن غالبية المبحوثين موافقون بشدة على العبارة الثانية التي تنص على (إقامة الورش والدورات التدريبية في مجال السياسات الاقتصادية يحسن من مستويات التمويل).

ثم العبارة رقم (5) في المركز الثالث حيث أن 36.7% من أفراد المبحوثين موافقون بشدة، 50% موافقون،

13.3% محايدون. حيث بلغ الوسط الحسابي (4.23) وتعني أن غالبية المبحوثين موافقون بشدة على العبارة الخامسة التي تنص على (التضارب في القرارات يؤثر على التمويل).

ثم العبارة رقم (1) في المركز الرابع حيث أن 36.7% من أفراد المبحوثين موافقون بشدة، 46.7% موافقون، 10% محايدون، و 6.7% غير موافقون. حيث بلغ الوسط الحسابي (4.13) وتعني أن غالبية المبحوثين موافقون بشدة على العبارة الأولى التي تنص على (التمويل الكافي للمشروعات الاقتصادية بسبب مرونة السياسة الاقتصادية).

وأخيراً العبارة رقم (3) في المركز الخامس حيث أن 30% من أفراد المبحوثين موافقون بشدة، 50% موافقون، 13.3% محايدون، و 6.7% غير موافقون. حيث بلغ الوسط الحسابي (4.03) وتعني أن غالبية المبحوثين موافقون بشدة على العبارة الثالثة التي تنص على (ضعف إشراك العاملين في السياسات الاقتصادية يؤدي إلى ضعف مشاريع التمويل).

وأيضاً نلاحظ أن جميع القيم الاحتمالية (الدلالة الإحصائية) أقل من مستوى المعنوية (0.05) يعنى ذلك أن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية أي توجد فروق في توزيع استجابات المبحوثين على خيارات الإجابة المختلفة (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) أي أن إجابات المبحوثين تتحيز أو تميل إلى خيار دون غيره عند جميع عبارات الفرضية الثالثة، وبالرجوع لنتائج الجدول رقم (9) نلاحظ أن الوسط الحسابي المرجح للعبارات من (1 - 5) يتراوح بين (4.03 - 4.40) وهذا يعادل أوافق بشدة حسب مقياس ليكرت الخماسي، كما يتضح أن الوسط المرجح للفرضية ككل هو (4.22) وهو ما يعادل أوافق بشدة، مما سبق نستنتج صحة عبارات الفرضية الثانية والتي تنص على (ضعف التنسيق بين السياسات النقدية والمالية ساهم في تقليل فعالية التمويل).

الفصل الرابع

الخاتمة

ملخص الدراسة

النتائج

التوصيات

4-1 ملخص الدراسة:

في ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج تحليلية وإحصائية، يتضح أن السياسات الاقتصادية والنقدية تمثل إطاراً حاسماً في توجيه وتمويل المشروعات الاقتصادية، وأن فاعلية هذا الدور ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدرجة الاستقرار والتنسيق المؤسسي بين مختلف أدوات السياسة العامة. فقد أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات الاقتصادية وسياسات التمويل، بما يعكس أهمية التخطيط الاقتصادي المرن في دعم استقرار التمويل وتحقيق قدر من العدالة في توزيعه.

كما بينت الدراسة أن التغيرات المتكررة في السياسة النقدية تحدث تأثيراً مباشراً في تمويل المشروعات الاقتصادية، إذ تسهم التقلبات النقدية وزيادة عرض النقود في رفع مستويات المخاطر التمويلية وإضعاف الثقة لدى المستثمرين والمؤسسات المالية، الأمر الذي ينعكس سلباً على كفاءة التمويل واستدامته. وفي السياق ذاته، أكدت النتائج أن ضعف التنسيق بين السياسات النقدية والمالية يؤدي إلى تقليل فعالية التمويل، لا سيما في ظل تضارب القرارات وغياب التكامل بين الجهات المعنية.

وتبرز الخاتمة أن نجاح سياسات تمويل المشروعات لا يتحقق بمعزل عن بناء بيئة اقتصادية مستقرة تقوم على وضوح الرؤية، وتكامل السياسات، وتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية، خاصة في مجالات إعداد دراسات الجدوى والتخطيط المالي. وعليه، فإن تحقيق الأثر التنموي المنشود يتطلب تبني سياسات اقتصادية ونقدية متناسقة، قادرة على توجيه الموارد المالية بكفاءة نحو القطاعات ذات الأولوية، بما يدعم النمو الاقتصادي المستدام ويعزز الاستقرار المالي والاجتماعي.

4-2 النتائج:

1. أثبتت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية قوية بين السياسات الاقتصادية وسياسات التمويل، بما يعكس تأثير الإطار الاقتصادي العام على كفاءة توزيع التمويل.
2. أظهرت الدراسة أن التغيرات المتكررة في السياسة النقدية تؤثر بصورة مباشرة على تمويل المشروعات الاقتصادية، وتزيد من درجة المخاطر التمويلية.
3. بينت النتائج أن ضعف التنسيق بين السياسات النقدية والمالية يسهم في تقليل فعالية التمويل الموجه للمشروعات الاقتصادية.
4. أوضحت البيانات أن مرونة السياسات الاقتصادية تعزز استقرار عمليات التمويل وتدعم العدالة في توزيع الموارد المالية.
5. كشفت النتائج أن التدريب وبناء القدرات في إعداد دراسات الجدوى والسياسات الاقتصادية ينعكس إيجاباً على نجاح تمويل المشروعات.

4-3 التوصيات:

1. تعزيز التنسيق بين السياسات الاقتصادية وسياسات التمويل لرفع كفاءة توجيه الموارد المالية.
2. تحقيق قدر أكبر من الاستقرار في السياسة النقدية للحد من المخاطر التمويلية.
3. تفعيل التكامل بين السياسات النقدية والمالية بما يدعم فعالية تمويل المشروعات.
4. دعم التدريب وبناء القدرات في إعداد دراسات الجدوى والتخطيط المالي.
5. اجراء المزيد من الأبحاث حول "أثر التنسيق المؤسسي بين السياسات النقدية والمالية في كفاءة تمويل المشروعات الاقتصادية: دراسة تحليلية مقارنة".

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب

1. أحمد عارف العساف؛ تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين التمويل الإسلامي والتقليدي؛ الطبعة الأولى؛ دار المسيرة للطباعة والنشر؛ عمان، 2015م.
2. الخيكاني، نزار كاظم؛ السياسات الاقتصادية: الإطار العام؛ دار اليازوري العلمية؛ بغداد، 2013م.
3. العبد الله الكفري؛ السياسات الاقتصادية، الموسوعة العربية، مفاهيم حول السياسات الاقتصادية؛ دمشق، (بدون تاريخ).
4. حاتم عبد المحسن أحمد؛ تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسط؛ الطبعة الأولى؛ دار المسيرة؛ القاهرة، 2018م.
5. محمد أحمد الفرجاني؛ دور البنوك في التمويل؛ الطبعة الأولى؛ دار الوثائق؛ بغداد، 2000م.
6. محمد صالح عبد اللطيف عسران؛ التحليل المالي ومصادر تمويل المشروعات؛ مراجعة: يسرى حسني خليفة؛ مركز جامعة القاهرة؛ 2020م.

ثالثاً: الرسائل العلمية

1. عبد العزيز عبد المجيد الهادي؛ دور السياسات الاقتصادية في الاستقرار الاقتصادي: دراسة تطبيقية للسياسات المالية والنقدية في السودان (2000-2008م)؛ رسالة ماجستير غير منشورة، السودان.

رابعاً: الدوريات والمجلات العلمية

1. آية أحمد حسين ومحمد عبد صالح؛ "دور قروض المصرف العقاري في معالجة أزمة السكن في ظل مبادرة البنك المركزي العراقي للمدة (2016-2021)"; مجلة الريادة للمال والأعمال؛ المجلد 4، العدد 03؛ بغداد، 2023م.
2. يحيى دريس ونوفل سمايلي؛ "دور البنك المركزي في تعزيز فرص التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة بنك الجزائر"; مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية؛ العدد 19؛ الجزائر، 2017م.

قائمة الملاحق

الاستبيان

تهدف هذه الاستبانة إلى جمع بيانات علمية تخدم أغراض البحث التكميلي لنيل درجة البكالوريوس في الاقتصاد والمتعلق بدور السياسات الاقتصادية والنقدية في توجيه وتمويل المشروعات الاقتصادية. وقد صُممت الاستبانة لأغراض البحث العلمي فقط، وتُعد جميع الإجابات سرية وتُستخدم لأغراض التحليل الإحصائي دون الإشارة إلى الأسماء. نرجو منكم التكرم بقراءة العبارات بعناية، ثم تحديد درجة موافقتكم بوضع علامة (✓) داخل المربع المناسب أمام كل خيار.

أولاً: البيانات الشخصية

1. الجنس:

☐ ذكر

☐ أنثى

2. العمر:

☐ أقل من 30 سنة

☐ 30 – 39 سنة

☐ 40 – 49 سنة

☐ 50 – 59 سنة

☐ 60 سنة فأكثر

3. المؤهل العلمي:

☐ بكالوريوس

☐ دبلوم عالي

☐ ماجستير

☐ دكتوراه

4. التخصص العلمي:

☐ اقتصاد

☐ محاسبة

☐ نظم معلومات

☐ إدارة

☐ إحصاء

5. المسمى الوظيفي:

☐ موظف

☐ رئيس قسم

☐ نائب مدير

☐ مدير فرع

6. عدد سنوات الخبرة:

☐ أقل من 5 سنوات

☐ 5 وأقل من 10 سنوات

☐ 10 وأقل من 15 سنة

☐ 15 وأقل من 20 سنة

☐ 20 سنة فأكثر

ثانياً: عبارات الدراسة

يرجى تحديد درجة الموافقة بوضع علامة (✓) داخل المربع المناسب أمام كل خيار

الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات الاقتصادية وسياسات التمويل

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
خطط وسياسات السياسات الاقتصادية تساهم في منح التمويل	☐	☐	☐	☐	☐
مرونة السياسات الاقتصادية تؤدي إلى استقرار في عمليات التمويل	☐	☐	☐	☐	☐
تؤدي السياسات الاقتصادية إلى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال التمويل	☐	☐	☐	☐	☐
تضمن السياسات الاقتصادية تحقيق العدالة الاجتماعية في مجال التمويل	☐	☐	☐	☐	☐
تؤدي السياسات الاقتصادية إلى توزيع التمويل لدعم الفئات الأقل دخلاً	☐	☐	☐	☐	☐

الفرضية الثانية: هنالك تأثير للتغيرات المتكررة في السياسة النقدية على تمويل المشروعات الاقتصادية

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
تؤثر السياسات النقدية على تمويل المشروعات الاقتصادية	☐	☐	☐	☐	☐
زيادة المعروض النقدي تؤدي إلى توسع أو انكماش في تمويل المشروعات	☐	☐	☐	☐	☐
تسهم التقلبات النقدية في زيادة مخاطر التمويل للمستثمرين والمصارف	☐	☐	☐	☐	☐
زيادة عرض النقود يؤدي إلى ضعف التمويل للمشروعات	☐	☐	☐	☐	☐
ضعف السياسة النقدية سبب في ضعف التمويل للمشروعات	☐	☐	☐	☐	☐

الفرضية الثالثة: ضعف التنسيق بين السياسات النقدية والمالية ساهم في تقليل فعالية التمويل

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
التمويل الكافي للمشروعات الاقتصادية يرتبط بمرونة السياسة الاقتصادية	☐	☐	☐	☐	☐
إقامة الورش والدورات التدريبية في مجال السياسات الاقتصادية يحسن مستويات التمويل	☐	☐	☐	☐	☐
ضعف إشراك العاملين في السياسات الاقتصادية يؤدي إلى ضعف مشاريع التمويل	☐	☐	☐	☐	☐
التدريب على إعداد دراسات الجدوى يسهم في نجاح تمويل المشروعات الاقتصادية	☐	☐	☐	☐	☐
التضارب في القرارات الاقتصادية يؤثر سلباً على التمويل	☐	☐	☐	☐	☐